

**البعء الجيوبولتيكي لمقومات السياسة الخارجية لإقليم كوردستان العراق**سفين جلال فتح الله<sup>١</sup>بيشرو صمد توفيق<sup>٢</sup><sup>١,٢</sup> جامعة كويه[Safin.jalal@koyauniversity.org](mailto:Safin.jalal@koyauniversity.org)[Peshraw.sammad@koyauniversity.org](mailto:Peshraw.sammad@koyauniversity.org)**المخلص**

بما ان الحقل الدقيق للجيوبولتيكس هو حقل السياسة الخارجية ، لان الجغرافيه هي العامل الاساسي في صياغته السياسة الخارجية للدول بل العامل الاكثر ثباتاً لتحقيقها ولذلك تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهم المرتكزات للسياسة الخارجية لاقليم كوردستان العراق عن طريق الوقوف على وسائل وأدوات هذه السياسة من (المرتکز السياسي والاقتصادي والعسكري).

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية لاقليم كوردستان العراق تعتمد على مقومات تهدف الى تحقيق طموحات شعب الاقليم عن طريق تبني مواقف وسطية، والحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الاطراف. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها. ومن اهم النتائج التي توصل له الدراسة أن اقليم كوردستان العراق يعتمد على ادوات دبلوماسية واقتصادية واعلامية لتنفيذ سياسته الخارجية وتواجه هذه السياسة تحديات في المرتکز الجغرافي(الموقع الحبيس)، فيما تعد سمة تبني الدبلوماسية الناجحة في استثمار المقدرات اهم سمات السياسة الخارجية.

وعن هيكلية الدراسة تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور رئيسة فتناول المحور الاول مفهوم السياسة الخارجية ، و تناول المحور الثاني مرتكزات السياسة الخارجية لاقليم كوردستان العراق ، أما المحور الثالث والاخير فقد تناول أهمية إقليم كوردستان العراق اقليمياً ودولياً

الكلمات المفتاحية: جيوبولتيك، السياسة الخارجية. إقليم كوردستان، العراق.

المحور الاول: مفهوم السياسة الخارجية

يعتقد بعض الدارسين أن موضوع السياسة الخارجية حكراً على مختصي العلوم السياسية، وهذا ليس صواباً، لأن الأسس الجغرافية كانت ولا تزال تشكل وبعمق الضوابط الراسخة التي تستند إليها أية سياسة خارجية ناجحة ولذلك تسمى بالعناصر الثابتة للسياسة الخارجية. فقد أشار نيكولا جون سبايكن (1893-1943) إلى أن الحقل الدقيق للجيوپولتيك هو حقل السياسة الخارجية لأن الجغرافية هي العامل الأساسي في صياغة السياسة الخارجية للدول بل العامل الأكثر ثباتاً لتحقيقها والوسائل التي تحقق عن طريقها تلك الأهداف (تر). وهذا يعني أن الجيوپولتيكين يفسرون السياسة الخارجية وفق تأثيرات الجغرافية على ذلك السلوك السياسي الخارجي، أي أنهم يهتمون جيداً بتأثير الخصائص الطبيعية والبشرية على السياسة الخارجية.

إن محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، لانتمائها إلى بيئات نفسية، وطنية، ودولية، مختلفة فضلاً عن اعتبارات معرفية وعناصر منهجية. وبهذا فإن السياسة الخارجية كمفهوم هو انعكاس لما يدور داخل الدولة من تفاعلات ومتغيرات وأنشطة في كافة المستويات التي تؤثر في حركة وطبيعة صانع القرار السياسي الخارجي للدولة. إذن فالسياسة الخارجية هي فعل وأحياناً رد فعل إذ لا توجد سياسة خارجية من دون ثوابت، ولكن في نفس الوقت لا توجد سياسة خارجية من دون تغيير.

ويعرف د. فاضل زكي محمد السياسة الخارجية بأنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، أما د. مازن إسماعيل الرمضاني فيعرفها عمودياً بأنها "أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات. (ير) ويظهر من التعريفات السابقة أن السياسة الخارجية تركزت حول مجموعة العمليات التي تنظم السلوك السياسي الخارجي للدولة تجاه الدول أو الوحدات الأخرى لتحقيق أهداف محددة في أثناء فترة زمنية معينة وفق منهاج مخطط يقوم بتطويره صانع القرار في الدولة. ورغم أن بعض الباحثين يرون أن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية له سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها، وقد يتساءل بعضهم إن إقليم كردستان العراق ليس بدولة مستقلة لتكون لديه سياسة خارجية خاصة به، هذا صحيح ولكن موقع الإقليم

1) د. فواد حمه خورشيد، الجيوپولتيكس المفهوم والمنطق، وزارة الثقافة، دار الثقافة والنشر الكوردية، بغداد، 2009، ص 131.

2) - مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة بغداد، 1991.

ضمن المجتمع الدولي والتعامل الاقليمي والدولي معه أضفى عليه طابعا خاصا يمكنه من ا رسم سياسته الخارجية وفق مقتضيات الاقليم.

### المحور الثاني: المرتكزات الاساسية للسياسة الخارجية لاقليم كوردستان العراق

إن المرتكزات هي البنية التي يجب أن تقوم عليها السياسة الخارجية السليمة ، ويقتضي ذلك أن نبين معناها ومفهومها وفعاليتها، وتعني المرتكزات في اللغة الاعمدة القوية التي يعتمد عليها البنين، ويطلق عليها في اللغة الانكليزية (billers)، وتتنوع هذه المرتكزات بتنوع الدول والازمنة والظروف البيئية، وتتأثر بالتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية التي تفرض على الدولة المعنية اتخاذ فعل مناسب في مواجهتها، والتعامل معها. ويتفق معظم المختصين على رأي شبه موحد في تصنيف هذه المرتكزات إلى ما يلي 1- العوامل الطبيعية الدائمة نسبيا، وتتضمن الحيز الجغرافي والموارد الطبيعية -2. العوامل المادية المتغيرة ، مثل: المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والعوامل العلمية والتقنية -3. العوامل الحضارية والثقافية والاجتماعية، وتشمل السكان والتراث الحضاري، والإعلام، والشعور القومي، دون إغفال صانعي السياسة الخارجية

وبذلك يمكن القول إن أي اقليم سياسي يجب أن تكون له مجموعة قيم تحدد علاقاته مع غيره، تعرف بالمرتكزات، الهدف منها حماية ذاته وتحقيق مصالحه. فهي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصله. وبشكل عام تهدف الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية وخدمة مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية والأيدلوجية وازدهارها الاقتصادي، فالسياسة الخارجية تصنع الاستراتيجية التي تقود نشاطات الدولة في تفاعلها أو تقاعسها مع الدول الأخرى، متأثرة بالعوامل المحلية والخارجية. وعليه فإن السياسة الخارجية تعني كما سبق القول مجموعة المبادئ والأسس والقيم التي تتبناها الدولة في تعاملها مع غيرها، سواء أكانت دولة أو مجموعة دول أو منظمات أو شركات أجنبية، وفي حالة تنفيذها عمليا تصبح علاقات دولية، ومتى اتسع مجال تبنيها عالميا تتحول إلى سياسة دولية عبر ميثاق ومعاهدات وقوانين متفق عليها من قبل الأعضاء. فالسياسة الخارجية هي التي تحدد نوع العلاقات الدولية وكيفية ومداهما لتكون ودية أو عدائية أو وسطية، دائمة او مؤقتة، مرنة أو جامدة، كثيفة أو هامشية، سرية أو علنية، وفق المصالح المتبادلة المتوازنة والراجعة، الثابتة أو المتارجحة، وسبل تنفيذها عبر الدبلوماسية المقيمة وغير المقيمة الماثلة في السفارات والقنصليات والدبلوماسية الشعبية، والقوى العسكرية، ولكل منها الوجود المشترك في حالتها السلم والحرب بدرجات متفاوتة، ولذلك سنركز بشئ من الايجاز على هذه المرتكزات:

المرتكز التاريخي؛ من المؤكد أن البعد التاريخي يعد جزءاً مهماً من أية دراسة علمية جادة تتناول بالتحليل الجغرافي واقع أية ظاهرة سياسية ، وبغير هذا العمق التاريخي تصبح الأحداث والوقائع المتعلقة بهذا الواقع القائم مجرد أحداث سياسية عابرة لا تخضع للتحليل الجغرافي ، فالجغرافي السياسي يستمد العديد من تفسيراته للوحدة السياسية أو المشكلة الدولية من علم التاريخ الذي يحكى قصة الانسان في تكاملها الزمني (سه). وان دراسة البعد التاريخي ظاهرة نامية ومتطورة حاضرها استمرار لماضيها وشارة لمستقبلها.

وبما أن لكل حقبة تاريخية سماتها، ولكل إقليم جغرافي خصوصيته ومميزاته بين الحقب الزمنية ، فعلى الجغرافي أن يأخذ بالحسبان العلاقات الزمانية والمكانية للأقليم وذلك ضمن الاطار العام للزمن التاريخي وللمكان الجغرافي(شه) ، ولاشك أن إقليم كردستان العراق يعد أنموذجاً واضحاً للعلاقة بين الاحداث التاريخية وخصائص المكان.

إن الموقع الجيو استراتيجي للأقليم وما يحتويه من عناصر جيوبوليتيكية شكلت قوة جذب للقوى الطامعة في خيراتهم ، فكلمما ظهرت قوة اقليمية او دولية وضعت المنطقة ضمن دائرة اطماعها والمجال الحيوي الذي تتوسع على حسابها ، لهذا لم تتوقف تلك القوى من رسم المخططات التي تستهدف موقعه .

فقد عمل الغزاة والمحتلون على زيادة عزلته وانكماشه وتخلفه وإجهاض اية محاولة تطويرية من داخله إلا أن طبيعة الاقليم الجبلية كانت حصناً منيعاً في حماية خصائص سكان الاقليم المحب للحرية والبقاء والمحافظة على قيمه وتقاليده.

فكان قدر إقليم كردستان العراق أن يقع بين فكي الأتراك الذين لا يخفون مطامعهم الاقليمية من جهة وبين الايرانيين الذين يعدون العراق و بما فيه اقليم كردستان عمقا بشريا ومجالا حيويا لدولتهم (له)

هنالك حقيقة تظهر بوضوح في تاريخ كردستان وهي تأثر ذلك التاريخ ولايزال بجغرافيته ، سواء كان من حيث الموقع أم طوبوغرافية الارض ، فضلا عن أهميته من الناحية الحربية (□) . فموقع كردستان في الماضي ساعد على الانعزال عن الاحتكاك بالشعوب المتحضرة ، وعلى الرغم من أهمية موقعها التجاري إلا أن بعدها عن المنافذ البحرية فإن له دور كبير في تقيد تجارتها أدى إلى اعتمادها على الصناعات المحلية وتحقيق اكتفاء ذاتي(ب) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان عدم

3 د. محمد ازهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسي، اسس وتطبيقات، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص33.

4 د. علي حسين شلش، جغرافيا امريكا الشمالية الاقليمية ، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1980، ص18 .

5 د. خليل اسماعيل محمد، اقليم كردستان العراق، دراسات في التكوين القومي لسكان، مطبعة زانكو، اربيل، 2002، ص162.

6 ( عماد الجوهري ، ملاحظات حول الاقطاع وحياسة الاراضي في كردستان في العصور الاسلامية المتاخرة ، مجلة كاروان ، مطبعة الثقافة والشباب ، العدد 34، اربيل ، 1985 ، ص142 .

7 ( شاكر خصباك ، العراق الشمالي ، دراسة لنواحيه الطبيعيه والبشرية ، ط 1 ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1973 ، ص465 .

فاعلية الكورد في السياسة في الأوقات المطلوبة ، حال أمام ظهور كيانات كبيرة لها إمكانيات الدفاع عن النفس أو مواصلة الصراع مع كيانات كبيرة في التاريخ الحديثي).

وان التطورات التي شهدتها المنطقه في القرن العشرين في جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية دفعت بالمنطقة إلى قمة الاهتمامات الاستراتيجية العالمية ، وأصبحت مسرحاً لتصارع القوى، بسبب ما يتمتع به هذا الموقع من قيمه استراتيجية و اقتصادية مميزة، جعلته محورا من محاور الصراع الاستراتيجي .

لقي إقليم كردستان العراق اهتماما متزايدا في الاوساط الاكاديمية مبكرا ، وحاولت تلك الدراسات وضع الاقليم ضمن الاطار الاكبر للشرق الاوسط المعاصر ، فضلا عن ربط الكورد بالتطورات الرئيسية إبان الحقبة اللاحقة ، فقد كان الاقليم منذ أمد بعيد عاملا اساسيا في حسابات الأقطار المجاورة والحكومات العراقية، نظرا لتاريخ كردستان العريق .

المرتکز الجغرافي (الموقع الجغرافي): وصف بسمارك الجغرافية على انها العنصر الدائم في السياسة. كونها الرافد الأساسي لقدرة الدولة بما تملك وما تفتقر اليه ضمن اقليمها من عوامل قوة، او مسببات ضعف. فالموقع هو صفة نسبية تتحدد بالنسبة الى توزيعات الارض والاقاليم ، تضبطه وتميزه العلاقات المكانية التي ترتبط به وهو فكرة تتحد بتلك العلاقات وتختلف اهميتها باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يقع إقليم كردستان العراق في الطرف الجنوبي الغربي لقارة اسيا و في الاجزاء الشمالية الشرقية للعراق ، ويشكل موقعه جسرا أرضيا من الغرب نحو سورية وسواحل البحر المتوسط وإلى الشمال نحو تركيا وفي الشرق نحو إيران ، وبذلك يعد الاقليم الطريق البري الذي يربط العراق عبر تركيا بأوروبا .

يقع إقليم كردستان العراق ، بين دائرتي العرض 532:57--537:22 شمالا وبين خطي طول 541:08 --546:18 شرقا" وهو بذلك يقع في المنطقة شبه المدارية الشمالية .

يعد الموقع من حيث علاقته باليابس والماء عنصراً مهماً للدولة لأنه يكسبها شخصية خاصة ويوجه سياستها نحو اتجاه معين(ي) اذا ما كانت الدولة برية أو دولة بحرية ، وهذا بالتالي يؤدي دوره في التوجه الجغرافي للدولة مما ينعكس على فعاليتها ويحدد نمط مصالحها السياسية والاقتصادية .

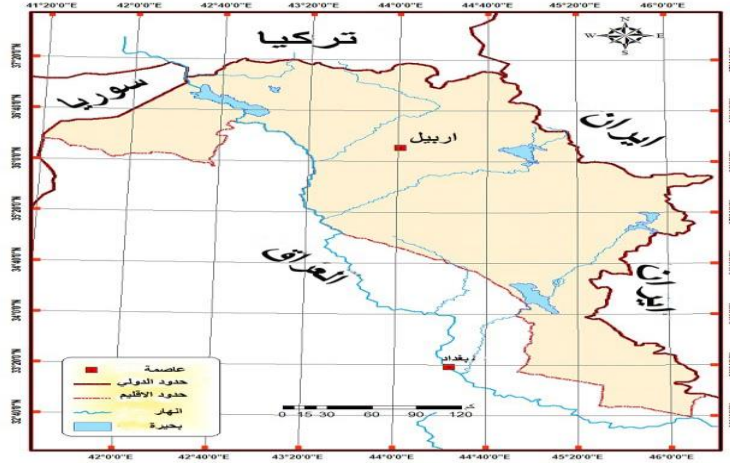
وكون إقليم كردستان العراق محاط بأربع دول هي تركيا من الشمال وإيران من الشرق و سورية من الغرب والعراق (الذي يشكل الاقليم جزءاً منه ) من الجنوب ، فان الاقليم يعد داخل حبيس Land locked state وهذا النمط من الموقع يشكل عبئاً

8 ( صباح ارام ، الملامح السياسية لتاريخ الكرد الحديث والمعاصر ، مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2004 ، ص40 .

9 ( د. نافع قصاب واخرون، الجغرافية السياسية، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، بدون سنة طبع، ص4..

كبيراً على الاقليم ، اذ يحرمه من فرص الاتصال بشكل مباشر مع اية وحدة سياسية عدا الوحدات المتاخمة لحدوده ، مما يجعل اعتماده على الدول المجاورة كبيراً جداً لاسيما تركيا وايران وسورية ، لانهم يمتلكون منافذ بحرية .  
ان هذه الحالة حتمت على الاقليم التوجه البري الذي يظهر أثره واضحا في رسم البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فتبرز ملامح التوجه البري في سكان الاقليم من حيث النظام القبلي والعشائري .

#### خارطة اقليم كوردستان العراق



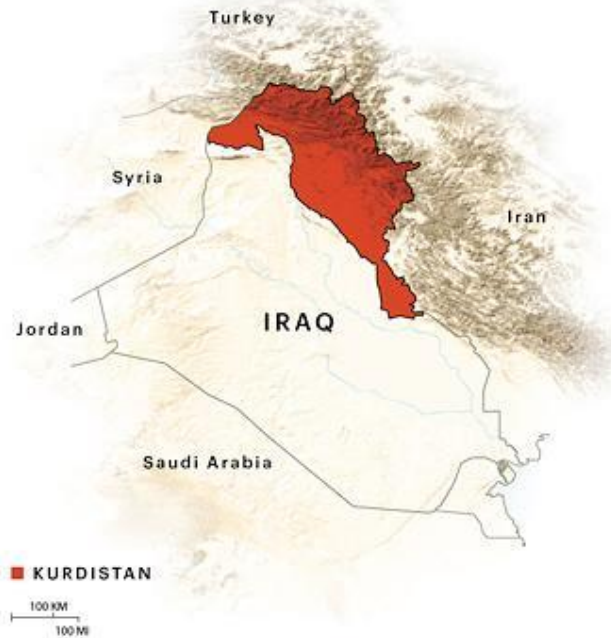
وأدى موقع الاقليم القاري الى تورطه أيضا في مشاكل سياسية وعسكرية مع الدول المجاورة له بسبب اشتراكه في الحدود السياسية ، فوجود قواعد للاحزاب الكردية المعارضة في حقب معينة على أرض الاقليم وقرب المناطق المتاخمة الحدودية أدى إلى ضغوط كثيرة على حكومة الاقليم وصلت في بعض الأحيان الى حد التدخل في شؤون الاقليم الداخلية .  
ويعد هذا الموقع القاري من نقاط الضعف في موقع الاقليم ولكن من الناحية الاستراتيجية البحتة يصبح هذا الموقع ذا فائدة كبيرة قد تتيح للاقليم في الحرب فضائل الاستفادة من الوقوع في منطقة الخطوط الداخلية. ولكن ماعدا هذه الفائدة المميزة الاستراتيجية التي تتوفر خاصة في اثناء فترة الحرب فان ذلك يعد عيبا كبيرا" في موقع الاقليم.  
اما ما يخص موقع الجوار . فيطلق عليه آحيانا ما يسمى بالموقع النسبي (Relative Location) (برتر) ، ويقصد به موقع الاقليم بالنسبة للدول المجاورة وعدد الدول التي تجاوره وتشاركه الحدود السياسية والتي تفصل بينه وتلك الدول وما يتركه هذا الموقع من أثر في العلاقات الدولية التي ترتبط بين الدول المجاورة(برتر) .

<sup>10</sup> ( عبدالرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية ، مطبعة اسعد ، بغداد ، 1976 ، ص 274 .

<sup>11</sup> ( د . عبدالنعم عبدالوهاب و د . صبرى فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص 38 .

يجاور إقليم كوردستان العراق أربع دول هي إيران وتركيا و سورية و العراق ، وكان للاحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة دور مهم في تحديد أثر دول الجوار الجغرافي في الاقليم ، فدول الجوار للأقليم بحسب ميزان القوة دول مستقلة وأعضاء في تحالفات ومنظمات دولية، ولها علاقات دبلوماسية و اقتصادية وعسكرية قوية ، فجميعهم ذوو امكانيات أقوى من امكانات الاقليم . كما ان لتقسيم الكورد على دول الجوار جعل تلك الدول تنظر إلى الاقليم وباستمرار بنظرة قلقة ، فعلى الرغم من الخلافات العميقة بين تلك الدول الا انهم موحدون في محاربة الاقليم ، وهذا عامل من عوامل الضعف في موقع الجوار للأقليم .

وبما ان العلاقات تزداد وتتعدد كلما ازدادت عدد الدول المجاورة وخاصة في كيان سياسي مغلق مثل الاقليم لانه يعطي البديل في حالة الصراع مع إحدى دول الجوار (بيتر) ، فقد تطلب هذا من الاقليم مهارة دبلوماسية عالية للمحافظة على علاقاتها الطبيعية مع جيرانه لكون هناك نقاط جيوبوليتيكية مشتركة مع دول الجوار وان اي حدث سياسي في الاقليم او في إحدى الدول المجاورة سينعكس على المناطق الاخرى.



اما من الناحية الاقتصادية فيحمل الاقليم عامل قوة يرجع إلى الروابط الاقتصادية الحالية بين دول الجوار، لما يمتلكه الاقليم من عناصر اقتصادية مهمة كالنفط ، ويمكن ان نستدل على قوة هذه الروابط الاقتصادية من مؤشرات كثيرة منها عدد الطرق البرية التي تربط الاقليم بالدول المجاورة ، فطريق تركيا – ابراهيم خليل – زاخو – الموصل يعتبر طريقا دوليا ليس للأقليم

<sup>12</sup> . عبد المنعم عبدالوهاب و د. صبرى فارس الهيتي ، نفس المصدر السابق، 56.

حسب بل للعراق ككل ، أذ تدخل عن طريقه البضائع والسلع المستوردة الى الاقليم والعراق . كما ان الطرق التي تربط الاقليم مع ايران كثيرة منها طريق ( خانقين - طهران ) وطريق ( برويزخان - طهران ) وطريق ( هليجه - طهران ) و ( حاج عمران - طهران ) تعمل على تقوية الروابط الاقتصادية القوية معها .

وتجدر الاشارة الى أنه مجاورة الاقليم لبقية اجزاء كوردستان في الدول المجاورة أعطى ذريعة سياسية وعسكرية لكل من ايران وتركيا للتدخل العسكري في العمق الاستراتيجي للاقليم بذريعة مطاردة ومحاربة معارضيهم(سمتر).

فالتجانس القائم على جانبي الحدود التي تربط الاقليم بجاراتها عدا الجنوبية بروابط قومية عميقة ودين مشترك ما يتبع ذلك من وحدة اللغة والعرق وتماثل القيم الاخلاقية والعادات يعكس الصلات العميقة بين سكان الاقليم وسكان تلك المناطق. فضلا عن ارتباط الأقليم إقليميا واجتماعيا ببقية أجزاء كوردستان الكبرى ، واتصاله جغرافيا وسياسيا بالعراق ، زاد من اتساع دائرة اهتماماته الدولية ووظائفه الخارجية وتفاعلاته الدولية كورقة ضغط ضد الانظمة الحاكمة في العراق على نحو واضح في تأثيره في الأحداث مما قلل من احتمالية اختناق الاقليم من الناحية النفسية .

تبلغ مساحة اقليم كوردستان العراق ( 82588 ) الف كم مربع وتشكل حوالي 18,8 ٪ من مجموع مساحة العراق . وبذلك تكون مساحة إقليم كوردستان العراق بحسب تقسيم هارم للدول بحسب المساحات واقعة ضمن خانة الدول الصغيرة ، أما في تقسيم باوندرز الذي قسم الدول بحسب المساحة على ثمانية اقسام يقع الاقليم في خانة الدول الصغيرة جدا" فمن الناحية الجيوبولتكية تعد مساحة الاقليم ملائمة لعدد السكان في الحاضر وفي المستقبل ، كما ان ملائمة معظم مساحة الاقليم لاستيطان السكان وممارسة الانشطة البشرية نظرا" لملائمة المناخ وتوفر المصادر المائية وتنوعها ساعد في تعزيز أهمية الاقليم الجيوبولتكية، وان مايعزز مواطن القوة في مساحة الاقليم وتنوع مواردها الطبيعية هي توفرها في أجزاء مختلفة من مساحة الاقليم ، فالنفط مثلا يوجد في كركوك والموصل وفي كويسنجق وخانقين وفي مناطق أربيل ودهوك إذا أريد استغلالها ، كما هو الحال بالنسبة للمياه والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية الاخرى .

أما ما يخص السيطرة الداخلية فقد تعد مساحة الاقليم الصغيرة نسبيا من محاسنها إذ تكون سهلة في تأمين المواصلات وإدامتها بين المناطق على نحو يساعد على زيادة الاتصال والتقارب بين جهات الاقليم المختلفة . لأنه قد أصبح بالامكان قياس مساحة الدولة بالوقت المستغرق في قطع المسافة لا في عدد الكيلومترات نفسها .

<sup>13</sup> ( ريتشارد دوني ، الكورد العراقيون لاعبون متنفون بلا دولة ، نص كلمة فرانيس ريتشارد دوني في مؤتمر حول الكرد ( الجامعة الامريكية/ مركز السلام العالمي )، مجلة كولان العربية ، مركز كولان للنشر والاعلام ، العدد 47 ، اربيل ، 30 نيسان 2000 ص17.



نستنتج من موضوع المساحة أن قيمة مساحة الاقليم على الرغم من صغر حجمها وطوبوغرافيتها المتنوعة أكثر تجانسا وتماسكا ، فعلى الرغم من الأشكال الارضية المتمثلة بالجبال والهضاب والوديان والسهول إلا أن تطور الطرق في الاقليم لم يعيق الحركة والاتصال ، وأن مازادت من قيمة مساحته الثروات الطبيعية ( النفط والمياه ) و الأرض الصالحة للزراعة ، إذ يمكن أن يكون الاقليم بتلك المساحة مورد معيشة دائم لسكانه الذي يتلائم عددهم الحالي والمستقبلي مع مساحة الاقليم وفق الاسقاطات السكانية لعام 2030 .

### المرتكز السكاني

تشكل الموارد البشرية العنصر المحوري في الجغرافية السياسية ومشكلاتها المتعددة، لان السكان عامل حيوي ومتحرك داخل الوحدة السياسية ، فلا يمكن لعناصر الانتاج أن تنتج أو تعطى بمعزل عن الانسان . وهي بذلك تشارك الموارد الطبيعية في إعطاء التقدير المناسب لقوة الدولة ، لانهم يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للدفاع أو الحرب من جهة و لادارة أجهزة الانتاج من جهة أخرى. لذا تعد دراسة عناصر جغرافية السكان للاقليم من الأمور المهمة عند تقييمنا لعناصر القوة في موقعه أو ضعفه بين دول المنطقة

فكلما زاد عدد السكان في الدولة قويت شوكتها وازداد إنتاجها وتضاعفت ثروتها. مما يوفر شعورا بالأمن والثقة بين مواطني الدولة. وللآثار العسكرية والجيوبوليتيكية التي تنعكس على قوة الدولة في توفير القوة العسكرية واليد العاملة للقطاعات المختلفة. وقبل البدء بالحديث عن تفاصيل وضع السكان في الاقليم علينا الإشارة إلى صعوبة مثل تلك العملية ، ذلك بسبب عجز الاحصاءات الرسمية في شمولها مناطق الاقليم كافة في ظل ظروف غير اعتيادية من عدم الاستقرار

أخذ العامل السكاني دورا بارزا في تكوين قوة الدولة، وبالتالي التأثير على قرارها السياسي الخارجي، فعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الذي يؤديه عدد من السكان فإن زيادة عدد السكان يساعد على استقلال موارد الدولة ، فضلا عن دورها في القوة العسكرية للدولة لأن الحرب التقليدية مازالت تلعب دوراً مهماً رغم التقدم التكنولوجي العالمي. فمن الصعب قهر دولة كثيفة السكان

عند ملاحظتنا لحجم السكان في الاقليم الذي بلغ ( 5614075 ) مليون نسمة عام 2016 نرى بأنه يلائم مساحة الاقليم و موارده الاقتصادية لاعالة السكان في الوقت الحاضر وفي المستقبل وهذا له أهمية جيوبوليتيكية قوية للاقليم في رفق شبابها الواعي للدفاع عن أراضي الاقليم عن طريق ما يمتلكه من سكان . ولكن من الملاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم السكان بين الاقليم والدول المجاورة مما يشير إلى احتمالات جيوبوليتيكية كامنة خطيرة و لاسيما أن عدد السكان أصبح يدخل في سياق

استراتیجیات الدول و بروز ظاهرة الانحدار الجیوبولتیکی الشدید فی مسألة السكان بین الاقلم و الدول المجاورة ، إذ إن عدد سكان كل من ایران و ترکیا یبلغ أكثر بعشر مرات من عدد سكان الاقلم ، و كذلك الحال بالنسبة لسورية التي یزید سكانها أكثر 2,7 مرة من سكان الاقلم . و إن هذا التباين فی عدد السكان بین الاقلم و الدول المجاورة یشیر قلقا لدى الاقلم لما یمکن أن ینتج عن عدم توازن القوى البشریة من أثار ضارة على الاقلم لاستغلال دول الجوار هذه الحالة وهذا ما لسناه فی التسعینیات من القرن الماضي .

إن الهرم السكاني لاقلم كوردستان العراق یعد من الاهرامات ذات القاعدة العریضة ، و الجوانب المنحدرة برفق نحو القمة تبعا لارتفاع معدلات الموالید ، و انخفاض معدل الوفیات ، إذ تشكل الفئة العمریة ( 15-64 سنة ) نسبة جیدة فی الهرم السكاني وهذا له اهمیة تؤثر فی نشاط الاقلم و فی وفرة القوى البشریة اللازمة ، فضلا عما تعیله من اعداد كبیره من السكان فی الفئات الاولى و الثالثة ، و ان ازیداد هذه الفئة تعنی وجود عناصر مسؤولة ومنتجة وهذا مؤشر ايجابي .

ومن تحلیل التركيب العمری لسكان الاقلم یظهر أن مجتمع الاقلم مازال مجتمعا شابا إذ تمثل الفئات العمریة الصغیره نسبة عالیة

جدول رقم 1 ( مجموع سكان إقليم كوردستان العراق لسنة 2016 )

المؤشرات	السنة	القيمة
مجموع سكان إقليم كوردستان العراق	2016	5,614,065
ذكور	2016	2,819,121
اناث	2016	2,794,944
حضر	2016	4,572,561
ريف	2016	1,041,514

المصدر: التقرير الاستراتيجي لحكومة إقليم كوردستان العراق 2015-2018 اربیل.

وقد یكون ذلك ضروريا بالنظر لعدد السكان قیاسا بموارده الطبیعیة و قدراته الاستیعابیة و بما یؤمن توفير احتياجاته من القوى العاملة و الأعداد الكافیة لشؤون الدفاع و الحماية .

فإن وجود روابط ترتكز على تراث أصیل مشترك للسكان كرابطة اللغة الواحدة ( الكوردیة ) أثار إجابیة فی القوة الجیوبولتیکیة للاقلم ، وخلق جبهة داخلیة متماسكة وقویة أسهمت فی توحید مشاعر الشعب و مطامحه . فاللغة الواحدة و

العادات والتقاليد والمصير المشترك و التكوين النفسي و الحضاري الواحد أسهم في لم شمل الناس وشد بنيانهم المتماسك ، مما عمق ولاءهم لأرضهم ولاقليمهم فجعل منهم قوة لها وزنها في السياسة و الأحداث الاقليمية و الدولية.

### المرتكز العسكري (البيشمرکه) :

يقصد به البنية التي يجب أن تقوم عليها القوة العسكرية السليمة ، و الاعمدة القوية التي يعتمد عليها البنيان العسكري، يعد هذا المرتكز مرتكزا مهما في تقدير القوة الفاعلة للدولة في التأثير على نوعية قراراتها السياسي الخارجي. ولا تنبع أهمية القوة العسكرية لتأمين الانتصار في أوقات الحرب والمحافظة على الهيبة في أيام السلم فحسب، وإنما واحدة من أهم عوامل السياسة الخارجية. فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنبا إلى جنب لان اللجوء إلى القوة كأسلوب متمم للدبلوماسية من المظاهر التي اتصفت بها العملية السياسية دائما، وتؤثر القرارات العسكرية للدولة في قراراتها السياسية في أثناء فترتي الحرب والسلم، وان وجود قوات البيشمرکه للاقليم المعروفة باخلاصها وبساليتها دور كبير في قرارات الاقليم المختلفة ، ففي فترة السلم مثلا يتمثل تأثيرها في سلوك متخذ القرار في كونها أداة التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى بما يجعلها تؤدي دور الأداة غير المباشرة لإنجاح القرار المتخذ خصوصا وأهداف السياسة الخارجية عموما، لذلك فإن القوة العسكرية لا زالت أداة الحسم عندما تعجز الوسائل الأخرى عن حماية الأمن القومي .

ويتم استخدام الوسيلة العسكرية عادة كآخر وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول والوسيلة العسكرية تعد وسيلة مهمة في ترجمة السلوك السياسي الخارجي إلى واقع. ملموس فالجرب بوصفها ظاهرة اجتماعية تاريخية لا يمكن تحديد نتائجها بفعل تأثير عامل واحد كالعامل العسكري والعامل السياسي أو العامل الاقتصادي والعامل المعنوي. وإنما تقرر النتائج من خلال تفاعل مجموعة العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة. ولاتكون فاعليتها مرتبطة بقوة العوامل نفسها فحسب وإنما بأرتباط تلك القوة بحركة الواقع والمتغيرات المؤثرة فيه. لذلك من غير الممكن صياغة نموذج لعوامل تحقيق الأهداف في الحرب يصلح للتعميم والقبول في كل المجتمعات، لان لكل مجتمع ظروفه وخصوصياته وتكوينه البشري وعمقه التاريخي.

والبيشمرکه أثبتت للعالم بأنها من دعاة السلم والسلام وتؤمن بالحرية والديمقراطية وان التجربة الديمقراطية ومكاسبها في إقليم كردستان هي ثمرة دماء الشهداء ونضال البيشمرکه على مر التاريخ، وإن البيشمرکه حامية هذه التجربة والمكاسب التي تحققت بنضال مستمر ودؤوب واثبتوا للعالم اجمع بانهم دعاة السلم والسلام والحياة ويؤمنون بالحرية والديمقراطية، فنجد اليوم جميع القوى العالمية برئاسة الولايات المتحدة تقف الى جانب البيشمرکه في محاربة تنظيم (داعش) التي هاجمت واحتلت العديد من المدن والقصبات العراقية.

**المحور الثالث : أهمية إقليم كردستان العراق إقليمياً ودولياً**

شغلت أهمية إقليم كردستان العراق ومسألته القومية حيزاً كبيراً من اهتمام الدول الاقليمية والقوى العظمى منذ وقت مبكر و صعودها إلى مسرح الأحداث السياسية في المنطقة ، فالوضعية الجغرافية للاقليم أسهمت في زيادة احتكاك الكورد في الاقليم مع الدول الاقليمية و القوى العظمى . ولعل الصورة التاريخية غير المستقرة لوضع الاقليم جعلت منه مرآة عاكسة للمصالح المتصارعة في المنطقة (شمتز) مما اكسبه مزيداً من الأهمية .

تبلورت أهمية إقليم كردستان على نحو فعال في الساحة الاقليمية و الدولية وإمكانية الافادة منها في المعادلة العراقية نحو هدف معين وخاصة عند الدول المجاورة إذ يؤدي إلى التوازن الاستراتيجي في المنطقة و تحقيق الاستقرار الاستراتيجي الذي يحكمه القطب الواحد.

يهدف هذا المحور إلى الوقوف على أهمية موقع إقليم كردستان العراق إقليمياً و دولياً لاسيما بعد التحولات الدولية في العقدين الأخيرين في القرن الماضي ، كما يهدف إلى التعرف على موقف الدول الاقليمية و القوى العظمى تجاه الاقليم ، و أهمية الاقليم لتلك الدول و القوى :

**1- أهمية إقليم كردستان العراق اقليمياً."**

حظي اقليم كردستان العراق باهتمام إقليمي كبير لأسباب و دوافع سياسية متعددة ، منها قضيته المرتبطة بالدول الاقليمية . فموقع الاقليم له انعكاسات جيوبوليتيكية على الدول المجاورة ، وإن نكل من إيران و تركيا و سوريا و الاقليم نقاط جيوبوليتيكية مشتركة وإن أي حادث في تلك البلدان يؤثر على الآخر، لذا تتراوح سياسات تلك الدول تجاه الاقليم بين عدائها مصدر خطر و بين تجاهلها او استخدامها لمآربها الخاصة أو معاملتهم بالحزم و الشدة عندما يتعلق الأمر بمواجهة المطالب السياسية للكورد.

**1-1- أهمية إقليم كردستان العراق بالنسبة لايران.**

لننظرنا إلى خلفيات العلاقة السائدة بين إيران و العراق منذ تشكيل الدولة العراقية لوجدناها في حالة مد و جزر . وقد تركت الخلافات بين الطرفين حول مشكلات الحدود وخاصة الجزء الجنوبي منه توتراً كبيراً في تلك العلاقة ، لذا حاول كل طرف استغلال المشكلات الداخلية وسيله للحصول على تنازلات سياسية و استراتيجية من الطرف الآخر . وكانت مشكلة إقليم كردستان العراق المتمثلة بالقضية الكردية مع الحكومة العراقية من أهم تلك المشكلات التي استغلتها إيران للضغط على الحكومة العراقية

<sup>14</sup> - عبد العزيز شحادة منصور، المسألة المائية في السياسة السورية اتجاه تركيا ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت، 2000، ص254.

. مما جعل إيران بحكم موقع الاقليم المجاور عمقا ستراتيجيا ، وملجأ "امنا" لقادة الحركة الكوردية للتخلص من بطش الحكومات العراقية التي كانت تلاحقهم في أعقاب كل هزيمة تلحق بالحركة الكوردية (لهتز) . ومن ثم سمحت هذه المعطيات التي أحاطت بالقضية الكوردية بأن تؤدي إيران دورا إقليميا عن طريق القضية الكردية ، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عام 1979 ، أذ مثلت إيران دور الدولة الحارسة للمصالح الغربية في الشرق الأوسط على وفق سياسة الدعامتين\* إبان مرحلة شاه إيران فوجدت إيران نفسها في موقف مناسب لتضطلع بهذا الدور الفعال في المنطقة عن طريق القضية الكوردية في الاقليم بعد اظهار رغبتها في استغلال ما لديها من عناصر قوة لتدعيم دورها الاقليمي .

يرجع تدخل إيران على نحو مباشر في إقليم كردستان العراق إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي عندما قامت حكومة شاه إيران بدعم ومساندة الكورد ضد الحكومة العراقية . وساندت أمريكا هذا المخطط الإيراني لدعم الكورد إذ صرفت في السنوات 1972 - 1975 حوالي 16 مليون دولار من حساب CIA لهذه المسألة، وزودت إيران بكميات كبيرة من المساعدات لدعم الحركة التحررية الكوردية في الاقليم (□تر) . ويعود الموقف الأمريكي تجاه العراق لبرامه معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية إبان نظام القطبية الثنائية الدولية(بيتر).

كان الهدف الإيراني من هذه الوقائع هو إرسال رسالة واضحة لكل الأطراف المعنية الاقليمية والدولية ، بأن إيران قوة إقليمية وطرف رئيس في شؤون كردستان العراق لا يمكن تجاهله و انها مستعدة لفعل أي شيء لتثبيت نفوذها ودورها في المنطقة . كانت إيران ترى بأن عدم الاستقرار وقيام الاضطرابات في الاقليم تؤثر بشكل من الأشكال على إيران و تلحق الضرر بالحدود الإيرانية و الاقليم لوجود نقاط جيوبولتيكية مشتركة ، أذ كانت إيران تخشى من تدخل القوات الاجنبية تحت ذريعة تهدئة أوضاع الاقليم لمراقبة إيران و محاولة التدخل في شؤونها الداخلية ودعم قلاقل داخلية لذلك قبلت بالوضع في الاقليم وسانده من اجل الحفاظ على مصالحه السياسية عن طريق ضمان ابتعاد القوى الكوردية المعارضة لايران و اسكانها داخل الاقليم وضمان عدم تعرضهم لايران.

كما كانت لايران مخاوف إقليمية من تدخل تركيا في إقليم كردستان العراق و محاولة بسط نفوذ الاخيرة في المنطقة، فكان النزاع الاقليمي بين الدولتين وصل إلى درجة من المنافسة على النفوذ في أراضي إقليم كردستان.

15 ( - خالد سعيد توفيق ، الموقف الدولي من القضية الكوردية في العراق ، مجلة جامعة دهوك ، عدد خاص بوقائع المؤتمر الاول 27-29 نيسان 1999 ، مجلد 2، العدد 1 ، دهوك ، ص28 .  
\* سياسة الدعامتين، هي السياسة المتبعة من الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على مصالحها في الشرق الاوسط وعلى نحو خاص الخليج العربي من خلال الاعتماد على القوتين الاقليميتين (إيران والسعودية) ، ينظر-روبرت كوبال ، سياسة الولايات المتحدة في الخليج ، ترجمة خليل مراد علي .، دراسة سياسية في منطقة الخليج العربي ، بغداد 1983 ، او - مايكل أبالر ، حراس الخليج ، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي 1933-1992 ، ترجمة نبيل زكي ، ط1 ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1995 .  
16 ( - جيمز بيل ، شيرو عقاب ، روابط بدفر جام إيران وأمريكا ، ترجمة فروزنده برليان ( تهران - نشر فاخته 1372 ) ص281 .  
17 ( جوناشان راندل ، امة في شقاق ، دروب كردستان كما سلكتها ، ترجمة فادي حمود ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1997 ، ص244- .

عن طريق التحليل وعلاقته بالأحداث السياسية نرى بأن لايران دور الحامي والمراقب للقضية الكردية ، كما اخذت دور الوسيط أيضا عن طريق جملة من الاتفاقات جرت تحت إشراف إيراني بين الأحزاب الاسلامية الكردية و الاحزاب العلمانية . وعلى الرغم من كون إيران تشكل عمقا استراتيجيا للاقليم إلا أن أهميتها ازدادت من الناحية السياسية و الاقتصادية ، فمنذ عام 1992 و بسبب الموقع القاري للاقليم أصبحت إيران أهم منفذ و طريق للاتصال بالعالم الخارجي ، فقد استفادت ايران كثيرا من الناحية الاقتصادية من موقع الاقليم ، لانه سوق مفتوح أمام البضائع الاجنبية، فضلا عن ان منتوجاته لاتلبي متطلبات السوق، فهويعتمد كثيرا على تجارته مع إيران.

وبعد إقرار الفدرالية للاقليم كوردستان العراق ضمن بنود الدستور العراقي الجديد و إبراز دوره على الساحة العراقية والاقليمية كطرف مهم في المعادلة الاقليمية ، تحاول إيران عن طريق مساندها للاقليم وتقوية روابطها السياسية و التجارية و الاقتصادية و الثقافية لابراز دورها في المنطقة ، و أن تكون قريبة من الساحة بعد ازدياد نفوذ القوات الغربية وخاصة الامريكية والتركية .

## 2- أهمية إقليم كوردستان العراق بالنسبة لتركيا .

تتمتع تركيا بمكانة جيوسراتيجية خاصة على الخريطة الاقليمية و الدولية إذ أعطاها موقعها الجغرافي موقعا وسطا بين الغرب والعالم الاسلامي. لقد اتجهت تركيا بعد زوال الخلافة العثمانية سنة 1923 إلى بناء تركيا القومية العلمانية، لذلك أخذت تتقرب إلى الغرب على حساب مصالحها مع الشرق الاسلامي .

تمتلك تركيا ثقلا" سياسيا كبيرا في المنطقة عن طريق استغلالها ما لديها من عناصر القوة لتدعيم دورها الاقليمي والمتمثل بالموقع الاستراتيجي و المياه. إذ تحاول ان تجعل نفسها معبرا لمرور بتزول العراق و الخليج لذا يعد العامل الاقتصادي محور أهداف السياسة الخارجية التركية و عامل لتقييم دورها الاقليمي. وعليه يرتبط فهم التحليل السياسي لموقع الاقليم في ظل سياسة تركيا بعناصر ومتغيرات شائكة ، لعل الموقع الجغرافي للاقليم مع تركيا يعد من أهم هذه العناصر .

فموقع تركيا الجغرافي له انعكاساته الجيوبولتيكية المتنوعة على الاقليم ، فعن طريق يتم الاتصال مباشرة بدول القارة الاوربية منها إلى الاقليم والعراق . فيتمثل الطريق الدولي الرئيسي M2 الذي يبدأ من الحدود البلغارية عند قرية ادنة التركية الى استانبول و انقره ثم غازي عنتاب و ماردين و زاخو(الاقليم) ثم عن طريق دهوك والموصل يتوجه الى بغداد و الخليج.

من آثار الموقع الجغرافي المهمة مسألة المياه. إذ أدت عملية رسم الحدود من عصبة الامم بالصيغة التي عليها الآن إلى أن تقع مصادر مياه نهري دجلة والفرات بيد الأتراك فأصبحت هذه الورقة الراجعة بيد تركيا ضد الكورد والعراق ، فساعد ذلك في ازدياد مكاسب موقعهم الجغرافي في المنطقة.

إن السياسة التركية تجاه الاقليم سرعان ما أصابها التغيير في التسعينيات من القرن الماضي ، الا أنه تغير مشوب بالخوف والحذر من هاجس العامل الداخلي ، لمواجهة المخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها نتيجة لما يجري في اقليم كردستان العراق من نمو لقوة الكورد لدرجة تمكنهم من تقديم الدعم والتوجيه للحركة الكوردية في تركيا ، فبدأت اتصالات تركيا مع قادة الكورد في رسائل متبادلة عبر وسطاء امريكين و اترك ، مع إبقاء تركيا لخروقاتها العسكرية لحرمة أراضي اقليم كردستان العراق بحجة تعقب المسلحين من عناصر PKK . وفي أثناء غزو العراق للكويت وقعت المنطقة في دوامة سياسية ملتهبة ، ولكون الاقليم يجاور تركيا من جهة الشمال كانت تركيا قلقة بشأن اضطرابات على حدودها الجنوبية لهذا ارادت مراقبة الوضع في الاقليم وفتحت قنوات اتصال مباشرة مع المعارضة العراقية الكوردية في الخارج لتبقى مباشرة في صلب القضية في سبيل الحصول على مكاسب مستقبلية ، لادراكها بحتمية تغير وضع المنطقة في سبيل دخولها في ترتيبات أمنية مشتركة تخدم مسار استراتيجيتها في المنطقة ، الا أنه بعد الهجرة المليونية لسكان الاقليم باتجاه حدود ايران وتركيا واجهت تركيا مشكلة اقتراح بريطاني لانشاء ( المنطقة الامنة ) تحت ضغط وجود اللاجئين وعدم الاستقرار السياسي و الأمني و الاجتماعي في جنوب شرق تركيا ، فضلاً عن ضغوط الدول الغربية لقبول الاقتراح ، فاستجابت تركيا للطلب وأصبحت فيما بعد قاعدة انجريك التركية في خدمة ( القوة المتأهبة ) أو المطرقة المتأهبة لحماية المنطقة الأمنة.

إن المؤسسات العسكرية التركية التي تسيطر على نسبة عالية من القرار السياسي التركي كانت ترى بأن على تركيا أن تساعد و تساند الكورد في الاقليم بسبب ضغط عاملين هما :

- لضرورة تقوية العلاقات السياسية والعسكرية والأمنية مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

- التوجهات العسكرية والأمنية لغرض الافادة من تلك العلاقة في مجال التسابق مع حزب العمال الكردستاني PKK .

فتركيا تخشى أن يتحول الاقليم إلى قاعدة PKK ، وهذا الخوف انجلى على نحو واضح منذ عام 1991 وأنعكس فيما بعد بشكل عمليات عسكرية تركية ضد قواعد هذا الحزب في داخل الاقليم .

لقد سعت تركيا مستفيدة من سلبات الوضع الدولي في التسعينيات من القرن الماضي عن طريق اعتداتها المتكررة على الاقليم بادعاء مطاردة عناصر الحزب العمال الكوردستاني وخلق وضع جيوبولتيكي جديد لصالحها داخل الاقليم عن طريق مطالبته

بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق من جديد لاسترداد ولاية الموصل , الا ان الظروف الدولية لم تكن في صالح هذه الادعاءات.

استغلت تركيا الأحداث التي مرت بالاقليم و العراق عموماً لتفيد من علاقاتها التجارية التي عادت عليها بمليارات الدولارات لمرور تجارة العراق عبر أراضيها فضلاً عن أنها أصبحت المنفذ الدولي الرئيس الذي كان لابد منه ابان حرب الخليج الاولى والثانية .

ان موقف تركيا ازاء إقليم كردستان موقف متذبذب يتسم بعدم الثبات . لكنها حريصة في الوقت نفسه على عدم قيام دولة كوردية مستقلة وذلك لانعكاساتها السلبية على القضية الكوردية في تركيا .

ان تعاون تركيا مع حكومة كردستان العراق في مجال الطاقة، جعل منها لاعباً رئيساً في السياسة العراقية، وأضحى لديها الكثير من المكاسب نتيجة الانخراط فيها، خاصة في مجال الغاز الطبيعي، كما لا يمكن اغفال مصالحها طويلة الأمد في بقية مناطق العراق أيضاً، إذ يشكل الاخير الجسر البري الأقصر، الذي يربط تركيا بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، خصوصاً بعد غلق المنافذ السورية. رغم ان مدخل العراق بالنسبة إلى تركيا يبقى إقليم كردستان.

سعي الكورد حول استعمال النفط والغاز لتأمين مستقبلهم الاقتصادي والإبقاء على مستويات النمو الحالية، وإعادة بناء البنية التحتية، والحصول على استقلالية نسبية عن الحكومة الاتحادية في بغداد، باتخاذ القرارات المرتبطة بموضوع الطاقة، وبخاصة بعد الفشل في حل الملفات العالقة معها. وبالتالي عززت هذه المصالح المشتركة فرص التعاون بين أنقرة وأربيل في مجالات الطاقة، لاعتبارات كثيرة، لكن أهمها تعلق بالجغرافيا الطبيعية.

ومن هنا كان لتركيا خياران في تطوير علاقتها في مجال الطاقة مع إقليم كردستان:

الخيار المرحلي عن طريق قيام الشركات التركية بالاستثمار في القطاع النفطي بالإقليم، محققة استثمارات رابحة هناك، مع الأخذ بالحسبان الخيارات البديلة إذا ما تبدلت الأوضاع السياسية في المنطقة، وبخاصة إذا انفتحت آفاق التعاون مع بغداد.

خيار استراتيجي بموافقة أنقرة على معاهدة "استراتيجية" في مجال الطاقة مع حكومة إقليم كردستان، تتلقى تركيا بموجبها كميات كبيرة من صادرات النفط والغاز من الإقليم. وهذا الاحتمال، سوف يحتاج لبناء خطوط أنابيب جديدة بين تركيا والاقليم، ووضع ترتيبات تسويقية ومالية جديدة. لكن يبقى ذلك مرهوناً بطبيعة العلاقات السياسية بين الأطراف الثلاثة (حكومة بغداد - تركيا - حكومة الاقليم).



إن إقليم كردستان العراق مزود مهم للنفط والغاز اللذين سيجري نقلهما عبر تركيا إلى الأسواق العالمية أو حتى بيعهما في السوق التركية، وهو مصدر مهم في حالة حدوث اضطرابات في أي مكان آخر، وسوف يقلل من مخاطر انقطاع الصادرات النفطية العراقية، مع مواصلة تركيا تطوير خط أنابيب عبر الأناضول لإمداد أوروبا بها.

ويتبين من هذا العديد من العوامل التي تمثل عنصر قوة في العلاقة الاقتصادية بين تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق، مما يعني استمرار الروابط الاقتصادية، بغض النظر عن مدى التقدم في القضايا الأخرى الأمنية والسياسية:

1- تمثل الجغرافية إحدى العوامل المؤثرة بشدة في توجهات كردستان العراق التي تجعلها تحافظ على العلاقة وتنميتها، من جهة كون تركيا أحد منفذين لها على العالم الخارجي هي وإيران، فضلا عن طول الحدود والقرب المكاني.

ب- حاجة الإقليم لتركيا، خصوصا على مستوى خبراتها الفنية والإدارية والتجارية، فضلا عن منتجاتها ذات الجودة المرتفعة، الذي يجعل القرب الجغرافي أسعارها تنافسية بالمقارنة مع المنتجات الأجنبية الأخرى، مثل المنتجات الإيرانية.

ج- تحتاج تركيا إلى التوسع الاقتصادي من جهة الاستثمارات والأسواق، إذ يشكل القطاع الخاص 94% من الاقتصاد التركي، وهذا يعني ضرورة فتح أسواق للشركات والمنتجات التركية في الخارج.

3- أهمية إقليم كردستان العراق بالنسبة لسورية .

تجاور سورية الإقليم والعراق من جهة شمال الغرب ، ولها موقع استراتيجي متمثلا في سواحلها على البحر المتوسط و موقعها الوسطي بين كل من تركيا و اسرائيل والعراق و الاردن ولبنان .

تشكل سورية والعراق توأما وعمقا استراتيجيا لها في منطقة الهلال الخصيب بقوته و ثروته البترولية . ففي الستينيات من القرن الماضي كانت سورية تشكل وحدة قوية مع العراق مما انعكس ذلك على موقفه من الإقليم وقضيته العادلة.

إن دعم سورية للمسألة الكردية في إقليم كردستان العراق جاء ضمن إطار تقويمها لدور سورية في الإقليم بحكم الضرورة ، إلا أنها استعملت المسألة كورقة ضغط على بغداد ، كما استعملت الورقة نفسها للضغط على تركيا عن طريق دعمها لحزب العمال الكردستاني لتحقيق أهدافها السياسية في التعامل مع مسألة المياه.

إن اعتماد الإقليم على دول الجوار أدى به إلى تبني سياسات ينحسر عنها أحيانا الوهج القومي بفعل الطابع القاري لموقع الإقليم ، فتخلت دول الجوار عن الكورد كلما حصل تقارب بينها والحكومة العراقية ، وهذا ما حصل فعلا " عندما تخلت سورية عن مساندة مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني عام 1978 مما أوقع مقاتلي الحزب في مشكلة.

الا ان موقف سورية تجاه الاقليم تغير في بداية الثمانينيات مع بداية الحرب العراقية –الايرائية بدعم الحركة الكوردية في الاقليم من جديد بعد أن ساندت سورية ايران في تلك الحرب التي دامت ثمان سنوات.

مع تغير الوضع الاقليمي و الدولي أصبح موقع إقليم كردستان العراق مصدر قلق لسورية عن طريق التدخل الامريكي في المنطقة ، إذ فقدت سورية العمق الاستراتيجي الذي كانت تمتلكه عن طريق العراق في المدة السابقة لتحرير العراق ، كما ان اقتراب الولايات المتحدة لحدود سورية الدولية اقلق سورية بعد أن صنفت أمريكا سورية ضمن الدول المساندة للارهاب ، و بذلك يكون موقع الاقليم المجاور لسورية كورقة ضغط امريكي في سبيل تحقيق مكاسب سياسية اسرائيلية في عملية السلام في الشرق الاوسط . كما يعمل موقع الاقليم على عزل سورية عن البلد المساند لها في المنطقة وهو ايران .

كان موقف سورية على العموم يتسم بالغموض و الضبابية إذ تشارك كل من ايران و تركيا في تحركاتها إزاء القضية الكوردية ، وفي الوقت نفسه تقدم التسهيلات اللوجستية للأحزاب الكوردية على الرغم من عدم رغبتها بقيام كيان كوردي مستقل في الاقليم . لذا نرى اعتماد دول الجوار الجغرافي للاقليم منذ بداية تشكيل حكومة إقليم كردستان على توقيع سلسلة من البروتوكولات الأمنية لقطع الطريق أمام محاولة ولادة دولة كوردية في الاقليم ، وتقييد حركة الحكومة الاقليمية .

لذا يتضح أن تعامل الدول الاقليمية ( الجوار الجغرافي للاقليم ) مع إقليم كردستان على الرغم من خلافاتها القديمة و العميقة هو مراقبة وضعه عن كثب و الحيلولة دون قيام دولة كوردية مستقلة في الاقليم ، و التدخل في شؤونه الداخلية كلما اقتضت مصالحهم ضمن أطر سياسية غير واضحة المعالم . لذا لن تكون المهمة سهلة على ساسة الاقليم في التوفيق بين تلك التوجهات لدول الجوار وطموحات و آمال شعب الاقليم في الاستقرار و الامان مالم يؤخذ بنظر الاعتبار كل تلك المتغيرات و الاحاطة بموقع الاقليم و اعلاء مكانته الدولية عن طريق اتباع سياسة عدم الانحياز في العلاقات الدولية مع تلك الدول بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و بما يحقق مصالح متبادلة و تعزيز الاستقلال السياسي و الاقتصادي للاقليم و الخروج من أية تبعية لأية دولة في العالم .

## 2- أهمية إقليم كردستان العراق دوليا .

لأن قضية إقليم كردستان العراق ليست قضية داخلية و اقليمية فحسب وإنما قضية دولية تنسج شبكة خيوطها الاستراتيجية الدولية خاصة استراتيجيات الدول العظمى . فاكتسب إقليم كردستان العراق أهمية في استراتيجية الدول نتيجة ارتباطه الذي بدأت القوى الكبرى تحدد ملامح اطاره العام و حشره ضمن سلامة أهميته الاستباقية و جعلها جسرا تعبر عن طريقه معظم مصالحها التعبوية و السوقية ذات العلاقة .

فقد اخترقت المنطقة الدول الكبرى مبكراً" بسبب جملة من الأهداف بدءاً من السيطرة الاقتصادية الى ( احتكار النفط)، و تأمين خطوط إمدادات القوات المتحاربة، و تطبيق النظام السياسي الدولي ضمن نظام القطبية الثنائية و النظام العالمي الجديد ( القطب الواحد ) الذي زاد من أهمية موقع اقليم كردستان العراق و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية القوة الجيوبولتيكية المنفردة و المتحكمة بالتحوارات المكانية على الخارطة السياسية للعالم .

وعليه سنركز هنا على أهمية موقع اقليم كردستان العراق في الاستراتيجية الأمريكية بوصفها راعي النظام الدولي الجديد.

## 2-1- أهمية إقليم كردستان العراق في الاستراتيجية الأمريكية.

أتمت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاقليم والمنطقة عموماً بانها محددة وثابتة في المدة السابقة للحرب العالمية الأولى، إلا أنه بعد انتهاء الحرب و اكتشاف النفط في منطقة كردستان والخليج زاد الاهتمام الأمريكي بها على الرغم من سياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى. فبهدف الحصول على امتيازات النفط و تثبيت أمريكا بمبدأ الباب المفتوح القائم على أساس حق جميع الشركات بصرف النظر عن جنسيتها بالمنافسة في هذا الخصوص. كونها كانت تطمح بالحصول على امتيازات لشركاتها النفطية في المنطقة.

فانطلاقاً من تصور الولايات المتحدة بضرورة توسعها في الشرق الأوسط لمواجهة خصومها أخذت تبحث عن وسائل للتدخل في المنطقة و تثبيت أقدامها فيما بعد إدراكاً منها بأهمية المنطقة عالمياً.

احتلت فكرة زعامة العالم الرأسمالي محل سياسة العزلة بعد الحرب العالمية الثانية، و أخذت أمريكا على عاتقها مهمة حماية المصالح الغربية. فاصبح لزاماً عليها تبني استراتيجية سياسية و عسكرية متطورة و عملت على وضع استراتيجية كونية جعلت من منطقة الشرق الأوسط جوهر اهتمامتها، و إقليم كردستان يمثل قلب هذه المنطقة

فأصبحت المنطقة ساحة مواجهة بين القطبين الرئيسيين الاتحاد السوفيتي سابقاً و الولايات المتحدة، و يحاول كل طرف من أطراف المواجهة تثبيت قبضته عليها.

ولكن هذه الاستراتيجية أدت إلى قلب الكثير من الثوابت و الأولويات خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء المخاطر الاشتراكية و هذه الاحداث وفرت للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة مجالاً حيوياً\*ومرونة عالية في ترتيب الاوضاع العسكرية في المنطقة وخاصة بعد زوال خصمها التاريخي، فمنذ انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية اهتمت السياسة الأمريكية بضرورة إعادة توازن الستراتيجي العسكري لمصالح حلفائها.

إن القيمة الاستراتيجية للاقليم ضمن المنطقة وفقا للمنظور الأمريكي في تلك المدة إنما تعني القيمة الاستراتيجية ( للمكان ) ، والقيمة الاقتصادية لمحتويات المكان وخصائصه الجغرافية، إذ يمكن تحديد المصالح الأمريكية في الاقليم على وفق المعطيات الآتية : 1- موقع المنطقة الاستراتيجي ، كونه تقع في قلب الشرق الأوسط.

2- أهمية الموضع الاقتصادي لوجود ثروات نفطية هائلة.

3- قربها من الشرق ومن خصمها التاريخي ( الاتحاد السوفيتي ) سابقا.

فبسبب هذه الأهمية الاستراتيجية لموقع الاقليم ضمن الخريطة الجغرافية للمنطقة لم تشأ القوى الدولية أن تجعل من الاقليم كيانا " سياسيا مستقلا" ، لتضارب هذه الخطة مع مصالحها تجاه الدول الاقليمية في المنطقة كالعراق وتركيا وإيران الراضة لهذه الخطة ، إذ لم يكن من السهل على أمريكا إغفال دور هذه الدول وهي تضع ترتيبات الوضع الدولي الجديد، فضلا عن ضعف الدور الكوردي المتمثل في تشتت قدرتهم على التأثير في السياسات الدولية .

إلا أن تلك الأهمية ازدادت في الاستراتيجية الأمريكية نحو إقليم كردستان العراق بعد تطور الأحداث منذ التسعينيات من القرن الماضي للأسباب الآتية :-

1- كونه عمقا ستراتيجيا وقاعدة للانطلاق نحو الشرق ( إيران وأفغانستان )

2- نافذة لمراقبة تطلعات سورية و مراقبة أمن اسرائيل.

3- يشكل موقع الاقليم الحدود المتاخمة لحلف الشمال الاطلسي ( ناتو ) المتمثلة بتركيا.

4- قاعدة لمحاربة الارهاب.

5- يشكل انطلاقه وثوب إلى مرحلة لاحقة من مراحل الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق مآربها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

فترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الخطوة الرئيسية لتغيير معالم الشرق الأوسط وإقامة الشرق الأوسط الكبير قد بدأت مع تحرير العراق ، لذا يعد موقع الاقليم نقطة ارتكاز و انطلاق في الوقت نفسه لتنفيذ هذا المشروع.

ففي وجهة نظر السياسة الأمريكية فإن إقامة الشرق الأوسط الكبير سيكون عبر اتجاهين الأول ترعاه هي عبر الوجود المباشر و الاشراف على القضايا في المنطقة ، ومن أهم هذه القضايا قضية سلام اسرائيل والعرب و القضية الكوردية . أما الاتجاه الثاني يقوم به العراق عبر قيادة هذا المشروع في المنطقة، فقد أرادت أمريكا في حربها على العراق أن تشكل هذا الحرب عملية

تغير وضغوطاً شعبية داخلية على حكومات المنطقة ( وخاصة العرب منها ) مما يوفر اصلاحاً ديموقراطياً , فضلاً عن أنه سيؤدي إلى حل بعض القضايا دون تدخل مباشر من الولايات المتحدة .

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب تحرير العراق إلى تأسيس وجود عسكري دائم لها في الاقليم إدراكاً منها للقيمة الاستراتيجية والجيوستراتيجية والاقتصادية للاقليم .

وبهذا يستطيع الاقليم أن يزيد من قدرته في المساومة تجاه تلك الاستراتيجيات لامتلاك الاقليم أهمية في نظر أمريكا في ضوء مصالح الأخيرة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية , فموقع الاقليم الجغرافي المهم وأهميته الكبيرة التي يتمتع بها داخل المنطقة و يستطيع أن يزيد من أهميته إذا ما اقتنعت الدول الكبرى بأن مايفعله لصالحها .

أذ تمكن القيادات الكردية من كسب ود وصداقة الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة عالية في مستوى الاستراتيجية المتبادلة , فالتنظيمات الكوردستانية ساندت كليا الوجود الأمريكي في العراق و نسقت سياستها ضمن الاستراتيجية الكوردستانية- الأمريكية في إطار عراق ديمقراطي تعددي برلماني فدرالي . وبذلك أصبح الاقليم وتوجهاته جزءاً من معادلة الصراع في المنطقة من أجل إنشاء كيان كوردي مستقل .

فقد سعت الولايات المتحدة وعلى نحو مباشر إلى تحديد النظام السياسي المستقبلي بما يضمن وجود أصدقاء في مراكز مهمة في النظام السياسي الممكن إقامته في المنطقة , والاقليم سيكون في مقدمة هذه المراكز .

لذا اصبحت السياسة الدفاعية للاقليم مرتبطة بالاستراتيجية الأمريكية و مساندة قوات التدخل السريع , ولكن يجب الانتباه إلى أن الحماية الخارجية التي ينشدها الاقليم لا يمكن لها مهما كانت طبيعتها أن تجلب الاستقرار الدائم و لا يمكن للأمن أن يتحقق من دون الاعتماد على الذات , فعلى الاقليم تطوير القدرات العسكرية لتثبيت إرادته الحرة و قراره المستقبلي و عليه يجب الاهتمام بالبيشمركة و تطويرها كونها قوة وطنية للدفاع عن الاقليم وأمنها .

2-2- مستقبل إقليم كوردستان العراق. نقصد بمستقبل الاقليم هنا هو مدى تأثير ذلك الموقع في وزنه الاقليمي و الدولي من خلال إبراز عناصر الضعف والقوة فيه , لارتباط تلك العناصر ببناء الاقليم وعلاقاته الدولية مما يجعل أثر هذا التفاعل في مستقبل الاقليم عاملاً حاسماً يؤهله للقيام بدوره و وجوده في المنطقة .

فعن طريق ربط الماضي مع الواقع الحالي و التخطيط للمستقبل يمكن أن نخرج بضوابط و الثوابت اساسية المشتركة التي تتحكم بموقع إقليم كوردستان العراق إقليمياً و دولياً في الحقبة اللاحقة .

فالملاح المستقبلية في موقف الاقليم و علاقتها بالدول الاقليمية تشير الى حقيقة مهمة وهي ان الصورة المستقبلية في موقع الاقليم لصالحه ، و علاقته بدول الجوار يمكن أن تكون لصالح الاقليم بحكم الوزن الجيوبولتيكي المميز لامتلاكه مصدر قوة مؤثرة في سياسات الدول وهو النفط . ففي ظل التوقعات بأن الانتاج العالمي للنفط سوف ينخفض لأسباب طبيعية تتعلق بانخفاض المورد نفسه و زيادة خوف الدول الصناعية من ترشيد استعمال النفط لأنه يؤثر في نموها الاقتصادي ، فإن هذا يعني زيادة في الطلب و انخفاض الانتاج ، فتبرز هنا أهمية موقع إقليم كردستان و مناطقه النفطية و الاحتياط المؤكد منه . إذ تشير التقارير و الاحصاءات الى أن الاحتياط المؤكد لحقول النفط في الاقليم يقدر ب(45) مليار برميل، أي أكثر من احتياطي الولايات المتحدة الامركية بكاملها . فيمكن عن طريق ذلك أن يستغل الاقليم فرض ارادته و تحقيق رغبتة في الحصول على ما يرغب فيه من مطامح وطنية و قومية مشروعة في تقوية كيانه السياسي لابراز دوره ووزنه الدولي في العالم .

كما ان امتلاك الاقليم للمياه ( يقدر الفائض منه بأكثر من 33 مليار م3) الذي تكون محور الصراعات المستقبلية في المنطقة بحسب راي علماء الجيوبولتيك ، فيمكن استغلاله كونه موردا قوميا وورقة ضاغطة لمساومات سياسية و اقتصادية سواء " كانت مع العراق في الداخل أو مع دول الخليج ، عن طريق مد شبكات للمياه الصالحة من الاقليم إلى تلك الدول ، بأعتبار ان هذه الدول هي بحاجة الى مياه للاستهلاك البشري.

كما ان موقع الاقليم المستقبلي يشير إلى ازدياد بروز دوره التجاري كمنطقة وسطى بين الدول الأوربية في الشمال الغربي و إيران في الشرق و البحر المتوسط في الغرب و العراق و الخليج العربي في الجنوب ، وخاصة بعد أن توسعت أسواق الدول الاقليمية و أسواق كردستان نتيجة لتطور وسائل النقل و الاتصالات و فتح مطارات دولية في محافظات أربيل و السليمانية ، ففي ظل ما هو متوقع من زيادة في مستوى خدمات النقل الجوي ومدى الاستثمار فيه ، فإن الاقليم يكون مركزا لمرور و هبوط الطائرات مما يدعم اقتصاده و يتحرر من تبعيته الاقتصادية بسبب موقعه القاري الحبيس . و انعكاس كل ذلك على توفير الغذاء الذي تعتمد عليه السياسات اللاحقه بعد أن قلت نسبة النشاط الزراعي لصالح النشاط الخدمي في الاقليم .

كما ان الاحتمالات التعدينية التي يمتلك الاقليم أنواع عديدة منها كفيلة بإحداث تغييرات في التوجه السياسي لدول الجوار نحو الاقليم ، فالموارد الطبيعية بأنواعها المختلفة منتشرة على رقعة الاقليم الجغرافي مما يجعل كل منطقة فيها صالحة للاستثمار، وهذا يعطي إمكانية استغلال أغلب مساحات الاقليم في النشاطات الاستثمارية ان لم تكن زراعية فصناعية، عن طريق تحفيز الشركات الاجنبية للاستثمار، لكون المساحة الملائمة للاقليم تجعل السيطرة ووصول الخدمات إلى المناطق المختلفة

بصورة جيدة على نحو عام على الرغم من وعورة الاراضي و تضاريسه الجبلية ، كما أن تطور شبكات النقل قد يزيد من دخل الاقليم الاقتصادي من خلال استغلاله للمناطق السياحية ليس على مستوى العراق فقط بل على مستوى المنطقة والعالم ككل .

ومن الناحية السياسية ان تشكيل حكومة إقليم كردستان العراق و إدارة شؤون الاقليم من قبل أبناء المنطقة هي أوسع شكل لنظام حكم مارسه الكورد في تاريخهم الحديث و المعاصر و اتقنوا فيه ، بالرغم من أن الاقليم لم ياخذ استقلاله الرسمي رغم امتلاكه لمؤسساته الدستورية الخاصة ، ولكنه يمتلك الاستقلال الحقيقي في اتخاذ قراراته الخارجية و الداخلية بإرادته القومية في ضوء مصالحه دون تدخل أو فرض من طرف خارجي . فتعامل مع هذا الكيان كثير من الدول العظمى كونه كيانا شبه مستقل حتى الدول المجاورة التي تتقاسم بقية أجزاء كردستان والمعادية لهذا الكيان وتطلعاته ، تتعامل على المستوى الرسمي مع حكومة إقليم كردستان و لحكومة الاقليم مكاتب رسمية في عواصمها ، ولا يستبعد أن يكون للاقليم عضو مراقب في الأمم المتحدة على المدى القريب . لأن انفتاح اقليم كردستان في علاقاته الاقليمية و الدولية بعد إقرار الفدرالية في الدستور العراقي الجديد هو أنشاده نحو البيئة الاقليمية و الدولية . فإن أغلب الفصائل الكوردية بدأت تتحرك نحو الساحة الدولية و توسع دائرة اهتماماته و قضاياها من قضية محلية إلى قضية اقليمية و دولية ، فالكرد بدأوا يستوعبون المعادلات الدولية و خفايا نظام العلاقات الدولية .

لم تنجح المنظمات الكوردستانية بالابتعاد عن المنظمات الارهابية فحسب وانما بتصفية الخلايا الارهابية المتعاونة في المناطق الجبلية في الاقليم مع التنظيمات الارهابية ، مما عزز دورها كاحدى الاطراف المعادية للارهاب .

من الناحية الاستراتيجية يعد الاقليم الساحة الأكثر أهمية للولايات المتحدة في ظل الأحداث الساخنة في المنطقة ، فأريكا ستتواجد في الاقليم حتى إذا ما قامت بسحب قواتها من العراق لأن الاقليم سيغدو جزءا من التمرکز الامريكي الاستراتيجي في قلب هذه البقعة الحساسة في العالم . ففي وجهة النظر الأمريكية يشكل موقع الاقليم أهمية بالغة لاستقرار المنطقة في المستقبل بشكل يؤدي إلى توازن إقليمي بين العرب و الكورد و اسرائيل .

لقد أظهرت نتائج العولمة في عقد من الزمن التداخل في الامور الاقتصادية و الثقافية و السلوك دون الاعتداد بالحدود السياسية للدولة و التدخل في الشؤون الداخلية للدول عن طريق حماية حقوق الانسان و الحريات السياسية و المعرفية ، و التدخل العسكري المباشر في الصراعات . وعليه فإن تقسيما جيوبولتيا جديدا ينبغي اقامته في اثناء تفكيك بعض الجيوبولتيايات القديمة و إعادة دمجها في وحدات جغرافية سياسية جديدة أو مستحدثة و جعلها بصورة كتل جيو سياسية ، فقد يشكل دور موقع

الاقليم المستقبلي كنوانة لدولة كوردية في المرحلة الأولى و إلى دمج بقية الأجزاء الاخرى من كوردستان لتشكيل دولة كوردستان الكبرى.

وفي ضوء المتغيرات الدولية الجديدة قد يضم موقع الاقليم قواعد عسكرية لأحلاف عالمية ( ناتو) بعد أن أعاد راعي النظام الدولي الحالي ترتيب قواعدها العسكرية في المنطقة و بذلك تكون محمية دولياً.

وبما أن مستقبل أية وحدة سياسية أو إقليم سياسي مناط تماماً بنضج الشعب و ادراكه لحقيقة ما يجري من أحداث و فهمها لمجرياتهما ، فإن الامكانيات السوقية التي تتوفر في اي إقليم سياسي لاتعد ذات أهمية موقعية مالم ترسم أهدافها من قبل قيادة قادرة ، لتوظيف تلك الأهمية في موقعها الاستراتيجي ، و التي تتطلب القدرة العسكرية كأساس لارادة حرة و قراره المستقبلي ، على الرغم من أن الدبلوماسية دون استخدام القوة هي التي توفر الأهمية في الوقت الحالي ولكن وجود جيش قوي يعد ضرورياً للحفاظ على أمن الاقليم من التهديدات الخارجية .

إن الملامح المستقبلية تؤكد على بروز إقليم كوردستان العراق في المنطقة بعد المتغيرات الدولية و تحرير مدن العراق من حرب داعش. وما زيارات المسؤولين الإقليم على استقطاب الاقليم لاهتمام دولي كبير في الوقت الحالي وفي المستقبل .

وتجدر الإشارة هنا الى أن الأهمية السياسية للاقليم على العموم مقترنة بتوظيف مقومات القوة للوصول إلى الهدف وهو اكتساب الأهمية ، فلا يمكن أن يحقق شيئاً مالم يتم التعبير عن أهميته سياسياً، فيتطلب ذلك سياسة عقلانية توظف خصائصه لمصلحته الاستراتيجية لكي يكسبها ثقلاً و فعالية في المستقبل .

#### الاستنتاجات:

-إن السياسة الخارجية تمركزت حول مجموعة العمليات التي تنظم السلوك السياسي الخارجي للدولة تجاه الدول أو الوحدات الأخرى، لتحقيق أهداف محددة في أثناء فترة زمنية معينة على وفق منهاج مخطط يقوم بتطويره صانع القرار في الدولة.

-تعني المرتكزات في اللغة الاعمدة القوية التي يعتمد عليها البنيان وتقابلها في الانكليزية (billers) ، وتتنوع ( هذه المرتكزات بتنوع الدول والأزمات والظروف البيئية وتناثر بالتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية التي تفرض على الدولة المعنية اتخاذ فعل مناسب في مواجهتها والتعامل معها. ويتفق معظم المختصين على رأي شبه موحد في تصنيف هذه المرتكزات إلى ما يلي 1- العوامل الطبيعية الدائمة نسبياً، وتتضمن الحيز الجغرافي والموارد الطبيعية 2- العوامل المادية المتغيرة ، مثل: المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والعوامل العلمية والتقنية 3- العوامل



الحضارية والثقافية والاجتماعية، وتشمل السكان والتراث الحضاري، والإعلام والشعور القومي، من دون إغفال صانعي السياسة الخارجية

- هنالك حقيقة تظهر بوضوح في تاريخ كردستان وهي تأثر ذلك التاريخ ولايزال بجغرافيته ، سواء كان من حيث الموقع أم في طوبوغرافية الارض ، فضلا عن أهميته من الناحية الحربية . يحتل موقع إقليم كردستان العراق موقعا متميزا في الشرق الاوسط كونه كيانا سياسيا شبه مستقل من الممكن أن يشكل نواة لقيام دولة مستقلة كردية ، لما يمتلكه من مقومات اقتصادية مهمة جعلته محط اهتمام ومراقبة الساسة في جميع الدول . فإقليم كردستان كان ضحية لموقعه الاستراتيجي المهم ووقوعه في مناطق واقعة ضمن مراكز صراع القوى والتداخل الحضاري الساعية الى الهيمنة والنفوذ ، وفي الوقت نفسه قد أسهم ذلك الموقع بشكل فاعل في إعطاء أهمية خاصة له في الجوانب المتعلقة بالمردودات الاقتصادية والتجارية .

- موقع الاقليم القاري أدى الى تورطه في مشاكل سياسية وعسكرية مع الدول المجاورة له بسبب اشتراكه في الحدود السياسية ، فوجود قواعد للاحزاب الكردية المعارضه في حقب معينة على أرض الاقليم وقرب المناطق المتأخمة الحدودية أدى إلى ضغوط كثيرة على حكومة الاقليم وفي بعض الأحيان وصل الى حد التدخل في شؤون الاقليم الداخلية .

- للاحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة دور مهم في تحديد أثر دول الجوار الجغرافي في الاقليم ، فدول الجوار للأقليم بحسب ميزان القوة دول مستقلة وأعضاء في تحالفات ومنظمات دولية لها علاقات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية قوية ، فجميعهم ذوو امكانيات أقوى من امكانيات الاقليم . كما ان لتقسيم الكورد على دول الجوار جعل تلك الدول تنظر إلى الاقليم وباستمرار بنظرة قلق ، فعلى الرغم من الخلافات العميقة بين تلك الدول الا انهم موحدون في محاربة الاقليم ، وهذا عامل من عوامل الضعف في موقع الجوار للاقليم.

- نستنتج من موضوع المساحة أن قيمة مساحة الاقليم على الرغم من صغر حجمها وطوبوغرافيتها المتنوعة أكثر تجانسا وتماسكا ، فعلى الرغم من الأشكال الارضية المتمثلة بالجبال والهضاب والوديان والسهول إلا أن تطور الطرق في الاقليم لم يعيق الحركة والاتصال ، وأن مازادت من قيمة مساحته الثروات الطبيعية ( النفط والمياه ) والأرض الصالحة للزراعة ، إذ يمكن أن يكون الاقليم بتلك المساحة مورد معيشة دائم لسكانه الذي يتلائم عددهم الحالي والمستقبلي مع مساحة الاقليم وفق الاسقاطات السكانية لعام 2030 .

- بلغ حجم السكان في الاقليم ( 5614075 ) مليون نسمة عام 2016 ونرى بأنه يلائم مساحة الاقليم و موارده الاقتصادية لاعالة السكان في الوقت الحاضر وفي المستقبل وهذا له أهمية جيوبوليتيكية قوية للاقليم في رفق شبابها الواعي للدفاع عن

أراضي الاقليم عن طريق ما يمتلكه من سكان . ولكن من الملاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم السكان بين الاقليم والدول المجاورة مما يشير معه إلى احتمالات جيوبوليتيكية كامنة خطيرة لاسيما أن عدد السكان أصبح يدخل في سياق استراتيجيات الدول و بروز ظاهرة الانحدار الجيوبوليتيكي الشديد في مسألة السكان بين الاقليم والدول المجاورة .

- أثبتت البيشمركة للعالم بأنها من دعاة السلم والسلام وتؤمن بالحرية والديمقراطية وان التجربة الديمقراطية ومكاسبها في إقليم كردستان هي ثمرة دماء الشهداء ونضال البيشمركة على مر التاريخ، وان البيشمركة حامية هذه التجربة والمكاسب التي تحققت بنضال مستمر ودؤوب واثبتوا للعالم اجمع بانهم دعاة السلم والسلام والحياة ويؤمنون بالحرية والديمقراطية، فنجد اليوم جميع القوى العالمية برئاسة الولايات المتحدة تقف الى جانب البيشمركة في محاربة تنظيم (داعش) التي هاجمت واحتلت العديد من المدن والقصبات العراقية.

- اتضح من تعامل الدول الاقليمية ( الجوار الجغرافي للاقليم ) مع إقليم كردستان على الرغم من خلافاتها القديمة والعميقة هو مراقبة وضعه عن كثب و الحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة في الاقليم ، و التدخل في شؤونه الداخلية كلما اقتضت مصالحهم ضمن أطر سياسية غير واضحة المعالم . لذا لن تكون المهمة سهلة على ساسة الاقليم في التوفيق بين تلك التوجهات لدول الجوار وطموحات و آمال شعب الاقليم في الاستقرار و الامان مالم يؤخذ بنظر الاعتبار كل تلك المتغيرات و الاحاطة بموقع الاقليم و اعلاء مكانته الدولية عن طريق اتباع سياسة عدم الانحياز في العلاقات الدولية مع تلك الدول بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و بما يحقق مصالح متبادلة و تعزيز الاستقلال السياسي و الاقتصادي للاقليم و الخروج من أية تبعية لأية دولة في العالم.

#### المصادر:

1. د. فواد حمه خورشيد، الجيوبوليتيكي المفهوم والمنطق، وزارة الثقافة، دار الثقافة والنشر الكوردية، بغداد، 2009.
2. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة بغداد، 1991.
3. د. محمد ازهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسي، اسس وتطبيقات، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
4. د. علي حسين شلش، جغرافيا امريكا الشمالية الاقليمية، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1980.
5. د. خليل اسماعيل محمد، اقليم كردستان العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، مطبعة زانكو، اربيل، 2002.
6. عماد الجوهرى ، ملاحظات حول الاقطاع وحياسة الاراضي في كردستان في العصور الاسلامية المتأخرة ، مجلة كاروان ، مطبعة الثقافة والشباب ، العدد 34 ، اربيل ، 1985.

7. شاکر خصباک , العراق الشمالی , دراسة لنواحيه الطبيعيه والبشريه , ط 1 , مطبعة شفيق , بغداد , 1973.
8. صباح ارام , الملامح السياسية لتاريخ الكرد الحديث والمعاصر , مطبعة وزارة التربية , اربيل , 2004 .
9. د. نافع قصاب واخرون , الجغرافية السياسية , مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر , جامعة الموصل , بدون سنة طبع.
10. عبدالرزاق عباس حسين , الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتكية , مطبعة اسعد , بغداد , 1976.
11. د. عبدالمنعم عبدالوهاب و د. صبرى فارس الهييتي , الجغرافية السياسية , مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر , الموصل , 1988.
12. ريتشارد دونى , الكورد العراقيون لاعبون متنفدون بلا دولة , نص كلمة فرانسيس ريتشارد دونى في مؤتمر حول الكرد ( الجامعة الامريكية/ مركز السلام العالمى) , مجلة كولان العربية , مركز كولان للنشر والاعلام , العدد 47 , اربيل , 30 نيسان 2000.
13. - عبد العزيز شحادة منصور , المسألة المائية في السياسة السورية اتجاه تركيا , مركز الدراسات الوحدة العربية , ط 1 , بيروت , 2000.
14. - خالد سعيد توفيق , الموقف الدولي من القضية الكوردية في العراق , مجلة جامعة دهوك , عدد خاص بوقائع المؤتمر الاول 27-29 نيسان 1999 , مجلد 2 , العدد 1 , دهوك.
15. . جيمز بيل , شيرو عقاب , روابط بدفر جام ايران و امريكا , ترجمة فروزنده برليمان ( تهران - نشر فاخته 1372 ) .
16. جوناشان راندل , امة في شقاق , دروب كردستان كما سلكتها , ترجمة فادى حمود , دار النهار للنشر , بيروت , 1997.

## Geopolitical dimension to the foundations of the foreign policy of the Iraqi Kurdistan region

### Abstract

Since the exact field of Geopolitics is the field of politics of Foreign Affairs, because the geographic are the main factor in the formulation of foreign policy of the States, but now more stable to achieve .alih This study aims to identify the most important pillars of the foreign policy of the Iraqi Kurdistan region and that by standing on the means and tools of this policy (political, economic and military-based).

This study starts from the premise that the foreign policy of the Kurdistan region of Iraq depends on the pillars designed to achieve the aspirations of the people of the region through the adoption of centrist positions and maintain good relations with all parties.

Follow in this study descriptive and analytical approach through information collection, analysis and interpretation. One of the main findings of his study that the Iraqi Kurdistan region rely on diplomatic tools, economic and media to implement its foreign policy, but in return face these policy challenges in the geographically-based (location hermit) with longer successful diplomatic embrace the investment capabilities most important foreign policy attributes feature.

And on the structure study was divided into three axes head where he addressed the first axis concept of foreign policy, while taking second axis foundations of the foreign policy of the Iraqi Kurdistan region, and in the last axis study addressed the importance of the Kurdistan Region of Iraq regionally and internationally